المحاكم الإلكترونية
إلي أين؟

إعداد

أ.د./ رشا على الدين أحمد
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص
كلية الحقوق- جامعة المنصورة
والمحامية لدي محكمة النقض

مقدمة

يُعرف القضاء لغة كما جاء في معجم المعاني الجامع بأنّه الحُكم، وهو عمل القاضي، كما أنّه عبارة عن سُلطة مُنحت للقاضي للبحث في النزاعات والفصل بينها اعتماداً على القانون السائد، والقاضي هو القاطع للأمور، والذي تعيّنه الدولة للنظر في الخصومات وإطلاق الأحكام الخاصة بها[١]. كما تعرف المحكمة بأنها الجهة صاحبة الولاية بموجب الدستور والتي تتكون من قاضٍ أو عددٍ من القضاة المعينين من قبل السلطة القضائية، للفصل في النزاعات المعروضة عليها طبقاً للقانون.

والتقاضي والقضاء في اللغة من قضي، وأصله قضائي لأنه من قضيت، والقاضي في اللغة القاطع للأمور المحكم، واستقضي فلان أي جعله قاضيًا يحكم بين الناس[٢]. والتقاضي في اللغة القبض، لأنه تفاعل من قضي يقال تقاضيت ديني واقتضيته بمعني أخذته، وحصلت عليه[٣].

وقد ورد لفظ القضاء ومشتقاته كثيراً في القرآن الكريم، وكل معانيه، التي قد تأتي متداخلة أحياناً، ترجع إلى الأصل السابق، فمن المعاني التي ورد بها:

فبمعنى الأمر، ومنه قوله تعالي: "وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ"[٤]، أي: أمر

---

(١) انظر على الإنترنت:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/قضاء/, 12-12-2020.

(٢) انظر على الإنترنت:
https://www.dorar.net/aqadia/3016/القضاء-لغة-المطلب-الأول:, 12-12-2020.

(٣) علي خالد دبيس وميثاق طالب غركان، القضاء في القانون والفقه الإسلامي، دراسة تطبيقية، مجلة أهل البيت، العدد ١٤، ص ١٧٩.

(٤) سورة الإسراء، الآية ٢٣.

سبحانه وتعالى بعبادته وحده لا شريك له. وبمعنى الأداء والإنهاء، في قوله تعالي "وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ"(١)، أي: تقدمنا إليه وأنهينا. وورد بمعنى الحكم، ومنه قوله تعالى: "فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ"(٢)، أي اصنع، واحكم، وافعل ما شئت وما وصلت إليه يدك. كما جاء بمعنى الفراغ، ومنه قوله تعالى "فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ"(٣) أي: فرغ من تسويتهن سبع سماوات في يومين، ومنه قوله تعالى "فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ"(٤) أي: فرغ من الأجل الأوفى والأتم.ومعنى الأداء، ومنه قوله تعالى "فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ"(٥) أديتموها وفرغتم منها، وهذا داخل في المعنى السابق.

وكذلك بمعنى الإعلام، ومنه قوله تعالى "وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا"(٦) أي: تقدمنا وأخبرنا بني إسرائيل في الكتاب الذي أنزل إليهم أنهم سيفسدون في الأرض مرتين. وبمعنى الموت، يقال: ضربه فقضى عليه، أي: قتل، قال تعالى "فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ"(٧) أي قتله.

هذه هي أهم معاني (القضاء) في اللغة وفي القرآن الكريم، وهناك اشتقاقات أخرى تذكرها كتب اللغة والتي ليست محل لدراستنا تلك. ومن خلال عرض المعاني السابقة يمكننا القول لأن القضاء هو الحكم والإنفاذ بإتقان، يقول ابن فارس "القاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإنفاذه لجهته"(٨).

---

(١) سورة الحجر، الآية ٦٦.
(٢) سورة طه، الآية ٧٢.
(٣) سورة فصلت، الآية ١٢.
(٤) سورة القصص، الآية ٢٩.
(٥) سورة البقرة، الآية ٢٠٠.
(٦) سورة الإسراء، الآية ٤.
(٧) سورة القصص، الآية ١٥.
(٨) أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، القاهرة، الجزء الخامس، ١٩٧٩، ص ٩٩.

تلك كانت محاولة سريعة لبيان معني القضاء وأهميته في حياة البشر، ليكون مدخلنا الحقيقي للبحث عن ماهية المحكمة الإلكترونية، فلا ريب في معرفة الأشخاص العاديين للمحكمة في صورتها التقليدية، ولو كانوا من غير المتخصصين في القانون، وإن اختلفت أشكالها وقواعدها ومراسمها وأزياء قضاتها في بعض الأحيان عن المألوف في بعض الأنظمة القانونية(١).

وقد شهدت التسعينيات من القرن الماضي البداية الحقيقية للمحاكم الإلكترونية، حيث ظهرت دعوات عالمية لتحديث وتطوير المحاكم والاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة. وظهر مفهوم المحاكم الإلكترونية في المناقشات بين رؤساء المحاكم أصحاب الرؤى والمحامين، وبدأ بعض القضاة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في البحث وكتابة الأحكام(٢).

---

(١) عكفت بعض الأنظمة القضائية على إلزام القضاة بزي معين خلال الجلسات العلنية كما في المحاكم الإنجليزية والإسكتلندية وكذلك المحاكم الأمريكية، فمنذ أكثر من ٧٠٠ سنة أصبح الروب الزي الموحد للقضاة الإنجليز، عندما أصبحت العباءة الموحدة للقضاة خلال حكم الملك إدوارد الثاني، ولم يقتصر ارتداء الثوب أو العباءة في قاعات المحاكم فقط، بل كان يرتدى في العديد من المناسبات الدينية والاجتماعية كزيارة الديوان الملكي، وكان ثوب القاضي يأتي على ثلاث ألوان، البنفسجي للصيف، والأخضر للشتاء، والقرمزي للمناسبات الخاصة. وبدأ ارتداء الزي الأسود الموحد منذ منتصف القرن الـ١٧ في بعض الدول العربية، وأصبح تقليدًا عالميًا يتبعه العديد من قضاة الدول المختلفة في الغرب والشرق. ولم تخرج مصر عن هذا التقليد، والتي أعادته محكمة استئناف القاهرة للحياة عام ٢٠١٨، عندما وافقت موافقة الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة في سبتمبر ٢٠١٨، على اعتماد الزي الرسمي للقضاة، والذي وافق عليه مجلس القضاء الأعلى، لمزيد من التفصيل راجع على الإنترنت:

https://en.wikipedia.org/wiki/Court_dress, 12-12-2020. And also, https://www.youm7.com/story/2018/11/30/عودة-الزى-الرسمى-الموحد-للقضاة-إلى-ألوانه-الأساسية-من-الأربعينات/٤٠٥٠٧٠٤, 13-12-2020.

ولا يقف الأمر فقط على القضاة (القضاء الجالس) فقد اتفقت غالبية الأنظمة القانونية على ضرورة التزام المحامين (القضاء الواقف) بالزي الرسمي، وكذلك بروب المحاماة الأسود، لمزيد من التفصيل، راجع على الإنترنت:

https://en.wikipedia.org/wiki/Lawyer, 20-12-2020.

(2) M. DILLON & D. BERESFORD, Electronic Courts and the Challenges in Managing Evidence: A View from Inside the International Criminal =

وعلى الرغم من إنشاء المحاكم الإلكترونية لأول مرة على أساس دوائر متخصصة، فإن بعض البلدان مثل سنغافورة، سرعان ما عممت إدارة التقاضي وتكنولوجيا الدعم في قاعات محاكمها بنجاح كبير. كما قررت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي تأسست في عام ١٩٩٣، إنشاء بيئةٍ ملائمةٍ للمحكمة إلكترونية لإدارة الكمية الكبيرة من مستندات الإثبات الأصلية المقدمة من الأطراف والمتعلقة بالصراعات المختلفة نتيجة لتفكك الاتحاد اليوغوسلافي السابق، ونجح الموظفون الفنيون في المحكمة، في عامها الحادي والعشرين، في تصميم وتنفيذ نظام إدارة الوثائق الإلكترونية الخاص بها لأرشيفها الواسع لأدلة الإثبات(١).

وفي العام ذاته قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة لإنشاء مشروع مبتكر في كلية وليام وماري للقانون في فيرجينيا، أطلق عليه اسم Courtroom 21 Project - تم تغييره لاحقًا إلى "مركز التكنولوجيا القانونية والمحكمة" - بغية تحسين الأنظمة القانونية في العالم من خلال الاستخدام المناسب للتكنولوجيا(٢).

وشهد عام ٢٠٠٠ في المملكة المتحدة بداية سماع جلسات الاستماع الإلكترونية باعتبارها بداية مستقبل المحاكم التقنية، لكن المحكمة لم يكن لديها قدرة كبيرة على التعامل مع الأدلة الإلكترونية، باستثناء تقديم الصور الممسوحة ضوئيًا(٣).

=
Court, International Journal for Court Administration, June 2014, Vol.6, No.1, P.2, See at, http://www.iacajournal.org, 3-12-2020.

(1) M. DILLON & D. BERESFORD, P.R., P.2.

(2) F.I. LEDERER, The Courtroom 21 Project: Creating the Courtroom of the Twenty-First Century, See at, https://scholarship.law.wm.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=1057&context=popular_media, 10-12-2020.

(3) M. DILLON & D. BERESFORD, P.R., P.3.

ثم بدأت مثل هذه المبادرات في الظهور في أماكن أخرى من العالم ـ كما سنرى لاحقًا ـ وغالبًا ما تكون تعاونًا مشتركًا بين الأكاديميين ذوي التوجهات التكنولوجية النظرية ومسؤولي نظام المحاكم أصحاب الخبرة العملية.

تلك المقدمة الطويلة نسبيًا يمكن وصفها بالمدخل الحقيقي للبحث عن المعني الواقعي والعملي للمحكمة الإلكترونية، وبيان ماهيتها من خلال تعريفها، ولا يكتمل الحديث عن ماهية المحكمة الإلكترونية دون أن نعرض لخصائصها وسماتها المميزة، بوصفه المدخل الحقيقي لبيان مميزات هذه النمط التكنولوجي للمحاكم، ونظرًا لأن كل نظام جيد لابد وأن يحمل بين طياته عيوبًا ومثالبًا لذا كان لزامًا علينا أن نعرض لمثالب المحاكم الإلكترونية، وكيفية مواجهة تحدياتها. وعلي هذا الأساس نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تعريف المحكمة الإلكترونية.

المبحث الثاني: متطلبات المحكمة الإلكترونية.

المبحث الثالث: المحكمة الإلكترونية في الميزان.

المبحث الأول

تعريف المحكمة الإلكترونية

يعد مصطلح المحكمة الإلكترونية مصطلحًا حديثًا ظهر بأسلوبٍ راقٍ من خلال دراسات وتطبيق الدول المتقدمة التي استخدمت التكنولوجيا الحديثة في تسهيل وتطوير الإجراءات القضائية بغية إنجازها في سرعة أكثر سعيًا نحو تحقيق العدالة الناجزة.

فيقصد باستخدام النظم القضائية لتكنولوجيا المعلومات الحديثة في القضاء حلول نظم المعلومات والاتصالات محل الآليات التقليدية التي اعتاد الخصوم القيام بها لتحريك ورفع ومباشرة الدعاوى أمام المحكمة المختصة، ومتابعة ما يستجد فيها من قرارات أو إجراءات قضائية حتى الفصل فيها بحكمٍ باتٍ حائزٍ لقوة الأمر المقضي.

ويرتبط مفهوم التقاضي عن بعد ارتباطًا وثيقًا بمفهوم المحكمة الإلكترونية، حيث ظهر المصطلح مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي وتبادل المعلومات إلكترونيًا ليخرج الفرد من الشكل التقليدي الورقي إلى الشكل الرقمي الإلكتروني.

وقد اختلف الفقهاء في تسمية المحاكم الإلكترونية، فالبعض أطلق عليها "التقاضي الإلكتروني"[١]، واستخدم البعض مصطلح "التقاضي عن بعد"[٢]، وأطلق

(١) عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق، دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العراق، السنة ١، المجلد ١، العدد٢، الجزء ١، ٢٠١٧، ص ٥١٢.

(٢) د/ أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد ٧، العدد ٢١، ٢٠١٤، ص ١٠٣.

عليها جانب آخر "المحكمة الرقمية"[١]، ومال جانب كبير من الفقهاء لتسميتها - كما اخترنا - "المحاكم الإلكترونية[٢]. ولابد وأن نؤكد هنا أن هناك من الفقهاء لم يستخدمها كمفردات بل كمصطلحات مختلفة[٣].

ويمكننا القول بأننا نفضل استخدام مصطلح المحكمة الإلكترونية، لأن الوسائل والآليات التي يستخدمها القاضي هي أساس العمل بالمحكمة، ولا مساس بالقضاة وطرقهم القانونية في الفصل في الدعاوي، فكل الغاية من المحاكم الإلكترونية هو استخدام وسائل إلكترونية بغية تسهيل سير الدعوي وحتى صدور الحكم.

تقوم المحكمة الإلكترونية على فكرة مؤداها إخضاع كافة الإجراءات القضائية المتخذة من قبل الخصوم أو المحكمة ومعاونيها ووضعها جميعها ضمن إطار إلكتروني (رقمي) واحد متصل من خلال ميكنة كل قسمٍ من أقسام المحكمة على حدة، وربطها جميعًا ضمن الدوائر الإلكترونية، من خلال حلول قواعد البيانات محل الوثائق والملفات والأرشفة الإلكترونية.

ولهذا عرفها جانب من الفقهاء على أنها "منهجية جديدة تقوم على استخدام تقنية المعلوميات والاتصال في ممارسة الوظائف الأساسية للمحاكم والإدارة القضائية، بقصد تحسين فعاليتها ونتائجها وكذلك جودة الخدمات المقدمة"[٤].

(١) محمد رضوان هلال، المحكمة الرقمية، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ٥.

(٢) د/ صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية، المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، العدد ١، المجلد ٢٨، ٢٠١٢، ص ١٦٥.

(٣) رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، السنة ١٣، العدد ٢٥، ٢٠١٩، ص ٣٩١.

(٤) د/ عبد الوافي أيكدض، المحكمة الرقمية والنظم المعلوماتية لوزارة العدل، المكتب المحلي بمراكش، بدون سنة نشر، ص ٣.

وهو تعريفٌ مقتضب، إذ اقتصر على كون المحكمة الإلكترونية محض آلية جديدة في إجراءات التقاضي دون أن يعبر عن العناصر الرئيسية الواجب توافرها في المحكمة.

وعرفها كذلك جانب آخر بأنها "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود، يسمح ببرمجة الدعوي الإلكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية إضافة إلى مبني المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوي، والفصل فيها، بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية، وحفظ وتداول ملفات الدعاوي"(١).

ولا شك أن هذا تعريفٌ مُغرقٌ في الإطالة و التفصيل، فضلاً عن اعتباره المحكمة حيزًا تقنيًا بما يتنافى مع ما للمحكمة من وجودٍ حقيقي ملموس.

ويري البعض تعريفها بأنها "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيًا إلى المحكمة المختصة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص، وإصدار قرار بشأنها القبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضين يفيده علمًا بما تم بشأن هذه المستندات"(٢).

وذاك تعريفٌ قاصرٌ عن إيصال فكرة المحكمة الإلكترونية للمتلقي، إذ اعتبرها محض بريد إلكتروني يتلقاه الموظف المختص ويَرُدُّ عليه، دون أن يعير اهتمامًا لدور قضاة المحكمة وما يتخذ أمامهم من إجراءات وما يصدرونه من قرارات.

---

(١) د/ نهي الجلا، المحكمة الإلكترونية، مجلة المعلوماتية، سوريا، السنة الخامسة، العدد ٤٧، كانون الأول، ٢٠١٠، ص ٥٠، وفي ذات المعني انظر: نواف صالح الزهراني، المحكمة الإلكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات، بحث منشور عبر شبكة الإنترنت:

https://www.alriyadh.com/380971, 12-12-2020

(٢) د/ خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٣.

وقد حاول جانب من الفقهاء أن يورد تعريفًا يركز على جمع المحكمة الإلكترونية بين الوجود الفعلي للقضاة (الحقيقي) والوسائل التكنولوجية، وكذلك أثر استخدام مصطلح التقاضي الإلكتروني الذي عرفه بأنه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين لنظر الدعاوي ومباشرة الإجراءات القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية من خلال وسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية متكاملة الأطراف والوسائل معتمدة على منهج تقني من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وبرامج الحاسب الآلي بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوي القضائية والتسهيل على المتقاضين(١).

وقد وجد جانب من الفقهاء أن هذا التعريف اتسم بالطول، فمال إلى تعريفه بأنه "سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونيًا بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الإنترنت) أو بالاعتماد على أنظمة إلكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتقاضين"(٢).

تلك كانت محاولة لبيان المحاولات الفقهية لتعريف المحكمة الإلكترونية، ولهذا نجد أنفسنا وفقًا للآراء السابقة أمام آلية جديدة لتطبيق نظام قضائي قائم على أسس وقواعد وتشريعات وسوابق قضائية من خلال إجراءات وممارسات إلكترونية تتفق وعصر المعلوماتية والتقنية الرقمية التي نحياها.

ومن ثم فإنه يمكن تعريف المحكمة الإلكترونية - في رأينا - بإنها إدارة قضائية تقنية للدعوي القضائية في محكمة ذات سمات إلكترونية تكفل تقديم وتبادل الأوراق

(١) د/ أكرم فاضل سعيد، حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعة الواقعة عليها، محاضرات في مادة القانون المدني لطلبة ماجستير القانون، القسم الخاص، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٣، ص ٥.

(٢) د/ أسعد فاضل منديل، مرجع سابق، ص ١٠٣.

والمستندات الخاصة بالدعوي بداية من وقت رفعها انتهاءً بصدور الحكم فيها إلكترونيًا.

ووفقًا لهذه التعريف المقترح فإننا نجد أنفسنا أمام نظام قضائي يكفل للخصوم أو ممثليهم رفع دعواهم بطريقة إلكترونية من خلال موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض، يقدم لهم طريقة إلكترونية لإيداع صحيفة الدعوى وسداد الرسوم، وتقديم مستنداتهم التي تؤيدها. وهذا الموقع متاح يوميًا على مدار الأربع والعشرين ساعة، ومن خلاله يتسلم الموظف المختص بقلم المحكمة الأوراق إلكترونيًا، يعد تسلمها من الإدارة القائمة على إدارة الموقع إلكترونيًا. ثم يلي هذا مرحلة فحص المستندات، والتأكد من هوية مرسلها وفقًا للإجراءات المقررة قانونًا، ثم تقرير قبولها من عدمه، والرد علي رافع الدعوي برسالة إلكترونية لإعلامه باستلام المستندات والقرار الصادر في شأنها بتحديد الجلسة المناسبة لنظرها وإعلان خصومه بها لتتوالى مراحل التقاضي فيما بعد وصولاً للحكم فيها.

لا يكتمل تعريف المحكمة الإلكترونية دون الحديث عن خصائص المحكمة الإلكترونية التي تمهد لنا الطريق لبيان المتطلبات اللازمة لوجودها ونجاحها.

خصائص المحكمة الإلكترونية:

١- استخدام التبادل الإلكتروني للمستندات والأوراق:

أهم ما يميز المحكمة الإلكترونية هو غياب الوثائق والمستندات الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين المتقاضين وهيئة المحكمة ومعاونوها من الموظفين المختصين، فشتى الإجراءات تتم إلكترونيًا، وهي الغاية المبتغاة من المحكمة الإلكترونية. ويترتب على هذا عدة أمور من أهمها:

ـ الرسالة الإلكترونية أيًا كانت صورتها (البريد الإلكتروني - رسائل التليفون المحمول - رسائل إلكترونية عبر التطبيقات المخصصة لهذا الغرض مثل WhatsApp وغيرها). ستصبح السند القانوني داخل الدعوي الإلكترونية، وهو الأمر الذي يقلل من عملية تداول أطنان من الأوراق وتخزينها مما يقلل من حجم الأماكن المخصصة لتخزين المستندات داخل المحكمة، وتخصيصها لأغراض ونشاطات أخري داخل المحكمة.

ـ التقليل من خطورة فقد أو ضياع المستندات، حيث إن طريقة حفظ الرسائل والسندات الإلكترونية أيسر من تلك التي تتعلق بحفظ المستندات الورقية، فضلاً عن صعوبة تغييرها أو تحويرها.

- إرسال وتسلم المستندات والوثائق إلكترونيًا عبر الإنترنت، فالمحكمة الإلكترونية تتيح إمكانية تبادل المستندات والوثائق إلكترونيًا عوضًا عن الطرق التقليدية، وهذا يعرف بالتبادل المعنوي. فما على المستلم سوي القيام بعملية **download** ليظهر له المستند على جهازه الإلكتروني وهو ما يطلق عليه التسليم المعنوي. وهو عكس المصطلح **upload** الذي يقصد به رفع المستند وإرساله عبر الإنترنت، وهو يعني الإرسال المعنوي. وهذا الأمر يجعل للآليات والأجهزة الإلكترونية دورًا مهمًا في تنفيذ الإجراءات القضائية.

- التبادل الإلكتروني يقتضي بالضرورة وجود معاونين للقاضي علي دراية بالتقنيات الحديثة إذ يضطلعون بتجميع وحفظ وتخزين ورفع الإعلانات والإخطارات والوثائق الخاصة بالدعوي الإلكترونية وتبادلها عند الضرورة ووفقًا للإجراءات من الخصوم أو من يمثلهم[١].

(١) د/ خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٧.

٢ـ استخدام الوسائط الإلكترونية:

لا يختلف التقاضي الإلكتروني عن التقاضي التقليدي إلا في طريقة إجراءاته وتنفيذه من خلال استخدام الوسائط الإلكترونية، هذه الوسائط تتمثل في جهاز كومبيوتر متصل بشبكة المعلومات الدولية أو شبكة اتصال داخلية تقوم بنقل التعبير عن الإرادة الإلكترونية في نفس اللحظة رغم التباعد المكاني لأطراف العلاقة الإلكترونية(١).

٣ـ السداد الإلكتروني:

من أهم الخصائص التي تتسم بها المحكمة الإلكترونية هي السداد عبر وسائل الدفع الإلكترونية(٢)، فتحل وسائل الدفع تلك محل النقود العادية فيقوم المتقاضي بدفع رسوم رفع الدعوي، أو قيدها إلكترونيًا وغيرها من غرامات ورسوم وكفالات.

٤ـ سرعة تطبيق إجراءات التقاضي:

أهم عملية تتخذ وقتًا طويلا في سير الخصومة القضائية هو تبادل الأوراق والملفات والاطلاع عليها بين طرفي الخصومة، وهو الأمر الذي يختصره التبادل الإلكتروني ويقلل من النفقات، وكذا مشاكل ازدحام جمهور المتعاملين في أروقة

---

(١) د/ عصماني ليلي، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة وهران، الجزائر، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٦، ص ٢١٦.

(٢) الدفع الإلكتروني هو نظام متكامل توفره المؤسسات المالية والمصرفية بهدف جعل عملية الدفع الإلكتروني سهلة وآمنة، ويتكون النظام بشكل أساسي من أنظمة وإجراءات ذات صلة، ومن خصائص طرق الدفع الإلكتروني أنها تلتزم بمجموعة من القواعد والقوانين تجعل جميع الأنشطة والإجراءات المالية سرية تمامًا لضمان حماية وأمان المستخدمين. وتتعدد طرق الدفع الإلكتروني فمنها شركات التحويل وهي خدمة الدفع السريع، والحوالات المصرفية التي تعتبر من أحدث الخدمات، المواقع الإلكترونية أو الحسابات الخاصة وتعتبر من أهم الوسائل الخاصة بالدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية تعتمد على عدة أطراف لنقل المال عبر شبكة الإنترنت العالمية، والطريقة الأخيرة هي بطاقات الدفع المسبق. لمزيد من التفصيل، راجع:
https://securionpay.com/blog/how-to-define-e-payments/. 1-1-2021.

المحكمة مما يؤدي إلي رفع جودة الخدمات المقدمة بمبني المحكمة[١].

٥- إثبات إجراءات التقاضي:

تعد الكتابة اليدوية والتوقيعات الحية علي الأوراق هي أدلة الإثبات المعتبرة قانونًا أمام المحاكم وفقًا لإجراءات التقاضي المعتادة. أما المحكمة الإلكترونية فالأمر يدفعنا للحديث عن المستند الإلكتروني ومباشرة الإجراء إلكترونيًا وإضفاء الحجية علي كل هذا من خلال التوقيع الإلكتروني[٢]. ولهذا من الضروري أن ندرك أهمية تقنين هذه الإجراءات والمستندات ومنحها الحجية وفقًا للنصوص السارية حتى يتسنى تسيير العمل القضائي إلكترونيًا وفقًا لأحكام القانون.

(١) نصيف جاسم محمد الكرعاوي وهادي حسين عبد علي الكعبي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، السنة الثامنة، العدد الأول، ٢٠١٦، ص ٢٨٧.

(٢) عرفت المادة ١/ ج من القانون المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ التوقيع الإلكتروني بأنه "ما يوضع على محرر إلكتروني ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموّقع ويميزه عن غيره"
وقد تأسست هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بموجب القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٤ ومن شأنه تنظيم "التوقيع الإلكتروني" لدعم صناعة التجارة الإلكترونية المصرية وذلك من خلال تأمين المُعاملات الإلكترونية كوسيلة قانونية لممارسة الأنشطة المالية على الإنترنت. ويعني ذلك إتاحة أدوات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في استخدام "التوقيع الإلكتروني" ودعم التحول الرقمي إلى عالم لا ورقي. ويرفع التوسع في استخدام "التوقيع الإلكتروني" من كفاءة العمل الإداري ويرتقي بمستوى أداء الخدمات الحكومية بما يتفق مع إيقاع العصر ويضيف إلى مزايا مصر التنافسية. وفي ١١ يوليو ٢٠٠٦: أصدرت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ٤ رخص مُمارسة أنشطة وخدمات التوقيع الإلكتروني وتأمين المعلومات وهي الشركة المصرية لخدمات الشبكات وتأمين المعلومات (SNS) وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي (M.C.D.R.) والشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني وتأمين المعلومات (Egypt Trust) وشركة ACT ولكن هذه الشركة لم تكمل إجراءات الحصول على الترخيص وفى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩ تم منح ترخيص لوزارة المالية (MOF) لتقديم هذه الخدمات لموظفي الحكومة. إلا أنه في ١٧ يونيو ٢٠١٩: صدر قرار مجلس الإدارة بإلغاء الترخيص الصادر للشركة المصرية لخدمات الشبكات وتأمين المعلومات (SNS)، لمزيد من التفصيل، راجع:
https://itida.gov.eg, 2-1-2021.

تلك أهم الخصائص التي تتسم بها المحكمة الإلكترونية، والتي عرضنا لها في أعقاب بياننا لتعريف المحكمة الإلكترونية، والتي تعتمد على تقنيات تكنولوجية من خلال مراحل سيرها، هي - وبحق - ذات الدعوي القضائية التقليدية، والخلاف بينهما لا يتجاوز سوي وسائل إدارتها التقنية، وتبادل الأوراق والمستندات إلكترونيًا. وهذا ما يستوجب توافر متطلبات فنية وبشرية خاصة وهو الأمر الذي نعرض له في مبحثنا التالي.

المبحث الثاني

متطلبات المحكمة الإلكترونية

يتطلب سير الدعوى القضائية داخل المحكمة الإلكترونية وجود متطلبات بعضها فني متعلق بالتقنية والتكنولوجيا والتحول الرقمي، والأخرى متعلقة بالعنصر البشري.

أولاً: المتطلبات الفنية:

لابد أن ندرك أن المحكمة الإلكترونية لها طابع ثنائي يتمثل في كيان مادي (مبني المحكمة)، وكيان افتراضي متمثل في العالم الافتراضي (شبكة الإنترنت وبرامج الكومبيوتر).

ولهذا يتعين توافر عدة وسائل وآليات تكنولوجية، تكفل قيامها بدورها على أكمل وجه.

١- الحاسب الآلي:

يقصد به جهاز الكومبيوتر Computer[1] الذي يقوم بمعالجة المعلومات والبيانات وبرمجتها، وحفظها والقيام بعملية الاستلام والتسلم من خلال برامج خاصة

(١) الكومبيوتر هو لفظ إنجليزي Computer، يعني باللغة العربية "الحاسب" أو "الحاسوب"، ويرجع ذلك إلى أن اسم الكمبيوتر مشتق من الفعل (compute) أي "يحسب". وهذه هي أول الوظائف التي اخترع الكومبيوتر من أجلها، وهو القيام بأداء الأعمال الحسابية والإحصائية المعقدة في بعض الأحيان. ويعتقد الكثيرون أن الكمبيوتر هو مجرد آلة لإجراء العمليات الحسابية لا أكثر، لكن الحقيقة أنه جهاز قادر على إجراء العديد من العمليات الأخرى بالإضافة إلى العمليات الحسابية - وظيفته الأساسية - مثل تخزين ونسخ بيانات من مكان لآخر. ولهذا يمكن تعريف الكومبيوتر بأنه آلة إلكترونية تستخدم لمعالجة البيانات المدخلة للجهاز، بواسطة وحدة المعالجة =

SOFTWARE[1]، فهو جهاز قادر علي تخزين وحفظ ومعالجة المعلومات والبيانات من خلال البرامج المتخصصة أو أنظمة خاصة بأي طريقة سواء في صورة تقليدية متمثلة في الكومبيوتر Desktop، أو كومبيوتر محمول Laptop، أجهزة لوحية Tablet.

والشكل التالي يبين صورة حقيقية لأنواع الحاسب الآلي المتعارف عليها حاليًا، والمتصور استخدامها من قبل أطراف الدعوي والقضاة، والمتعاملين مع المحكمة.

=

المركزية للحصول على معلومات مفيدة، ويتم ذلك بواسطة برامج تكون معروفة للكمبيوتر، ولهذا ينقسم علم الكمبيوتر إلى قسمين أساسيين هما: الجهاز المادي (Hardware)، والقسم الأخر الغير مادي (Software). لمزيد من التفصيل، راجع:

https://www.javatpoint.com/full-form-of-computer، 2-12-2020.

(١) يتكون الحاسب من مكونات مادية ومكونات معنوية، تتمثل المكونات المادية في وحدة التشغيل (المعالج) ووحدة الإدخال ووحدات الإخراج، وتتكون المكونات المعنوية من مجموعة الأوامر والتعليمات المكتوبة بلغة ما والموجهة إلى جهاز رقمي، هو الحاسب بغرض الوصول إلى نتيجة محددة أو إنجاز عمليات محددة. لمزيد من التفصيل، راجع:

https://www.techopedia.com/definition/4607/computer، 23-12-2020.

وقد صاحب دخول الحاسب للمؤسسات الحكومية ظهور مصطلحات الحوسبة[١]، والميكنة[٢]، التحول الرقمي[٣]، ويقصد به الاعتماد بصورة كلية على الحاسب الآلي وتطبيقاته في المهام المكتبية بغية توفير الوقت والجهد والمال.

ولابد وأن ندرك أن المحكمة الإلكترونية تستوجب أن تكون قاعة المحكمة مجهزة بمنظومة ربط داخلية مصغرة تتكون من محور أساسي وموزع خطوط على كافة الحواسب الموجودة داخل كل قاعة ترتبط بحاسب رئيسي يعرض ملف الدعوى متضمنًا كافة الإجراءات التي تطرأ لحقت بها، ويمكن للحاضرين متابعتها. وتكون الحواسب الأخرى موزعة داخل قاعة المحكمة في الأماكن المخصصة للمدعي أو وكيله وللمدعي عليه أو وكيله، والشهود إن وجدوا. كل هذه الحواسب ترتبط بالحاسب الخاص برئيس الدائرة الذي يعرض أمامه ملف الدعوى بكل مستنداته ووثائقه وإجراءاته.

---

(١) الحوسبة (Computing) هي عملية تطوير واستخدام تقنية الحاسوب، كلمة "Computing" أساسًا كانت تستخدم مع ما له علاقة بالعد والحساب counting and calculating، أي العلم الذي يتعلم مع إجراء الحسابات الرياضية. لكنها لاحقًا أصبحت تشير إلى عملية الحساب واستخدام آلات حاسبة، والعمليات الإلكترونية التي تجري ضمن عتاد الحاسب نفسه، لمزيد من التفصيل، راجع:

https://en.wikipedia.org/wiki/Computing, 3-12-2020.

(٢) الميكنة مصطلح يقصد به استخدام نظم تسيير إجراءات الأعمال، من خلال تحويل الوثائق الورقية وجميع المعاملات المتعلقة بها الى الصيغة الإلكترونية، عندها فقط يمكن الوصول للنسخة الإلكترونية من أى مكان بدون الحاجة لطباعتها أو توزيعها يدويًا أو إتلافها فيما بعد، لمزيد من التفصيل، راجع:

https://orchida-soft.com/ar/ميكنة-أتمتتة-المؤسسات/, 3-12-2020.

(٣) التحول الرقمي digital transformation مصطلح يربطه الكثير بالتحول من العمل الورقي إلى التعامل الرقمي، ولكن هذا هو مفهوم "الرقمنة" (Digitization)، أما التحول الرقمي فهو استخدام التكنولوجيا لإحداث تغيّر جذري في الأعمال والخدمات (Business Disruption)، وذلك باستخدام أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، والتواجد الافتراضي (Virtual Reality)، وغيرها من التقنيات المتقدمة. لمزيد من التفصيل، راجع:

http://www.febgate.com/34330, 3-12-2020.

والشكل التالي يوضح صورة من داخل أحد قاعات المحاكم التي تستخدم تقنيات إلكترونية، وهي مجهزة لكافة أطراف الدعوي (الخصوم)، وموظفي المحكمة وأعوان القضاة، وبطبيعة الحال هيئة المحكمة الممثلة في قضاتها، وكذلك محامي أطراف الدعوي.

٢ـ شبكات الحاسب الآلي:

تستلزم المحكمة الإلكترونية توافر شبكة داخلية من خلال ربط مجموعة من الحاسبات أيًا كان نوعها ـ كما بينا سابقًا ـ متصلة فيما بينها، بحيث يتم ربط جميع القطاعات والوحدات وقاعات المحكمة ببعضها البعض مما يتيح لكل وحدة على الشبكة الاتصال بالأخرى ونقل وتداول الملفات والبيانات المتوافرة على الشبكة[١].

(١) د/ محمد حسام لطفي، الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص ٦.

والشكل التالي يبين ببساطة صورة توضيحية لشبكة اتصال داخلية داخل المحكمة، تكشف عن اتصال كافة الأجهزة بجهاز مركزي واحد.

٣- برامج الحاسب الآلي:

يتعين توافر مجموعة من برامج الحاسب الآلي[١] مصممة خصيصًا للقطاعات القضائية تكفل التعامل الأمثل مع البيانات والتعليمات، ومعالجتها، وكذلك سهولة استخدامها ولهذا فإن الأمر يحتاج لمبرمجين متخصصين قادرين على تقديم برامج خاصة بتشغيل وإدارة المحكمة الإلكترونية بطريقة تتوافق مع تقديم الخدمات القضائية الإلكترونية.

(١) يقصد بها هنا البرامج التطبيقية Applications، وهي أوسع باب للدخول إلى عالم الكمبيوتر ويتم تصميم هذه البرامج عن طريق أشخاص وشركات وتكون هذه البرامج كبيرة جداً وذات قدرة فائقة على تلبية رغبات المستخدم في المجال الذي يريد استخدامها فيه، لمزيد من التفصيل، راجع:

https://tech247.me/images-files-types/, 2-1-2021.

٤ـ السجلات الإلكترونية:

يقتضي وجود المحكمة الإلكترونية إنشاء سجل إلكتروني[١] لكل محكمة إلكترونية يتصل هذا السجل بالشبكة الداخلية للمحكمة، ويحتوي هذا السجل على بيانات الدعوى وتاريخ قيدها ورقمها على الشبكة. ويكون للمختص الحق في استخراج ملف الدعوى الإلكترونية، وهذا الملف عبارة عن برنامج إلكتروني ينطوي على نوعين من المستندات، الأولي: مقدمة من أطراف الدعوى كالمستندات والوثائق ومذكرات الادعاء والتوكيلات وغيرها، والتي في العادة يتم حفظها إلكترونيًا بصيغ الصور[٢]، أو بصيغة ملفات pdf[٣]. الثانية: محاضر إلكترونية يتم تدوين كافة الإجراءات والقرارات والأحكام الخاصة بالدعوى بها وفقًا لآلية تدوين إلكترونية.

---

(١) يشير السجل الإلكتروني إلى وثيقة إلكترونية، مثل وثيقة Content Platform Engine أو رسالة بريد إلكتروني. بالنسبة لوثائق Content Platform Engine، يمكنك تكوين سجل منفصل لكل نسخة للوثيقة أو سجل منفرد لمجموعة نسخ الوثيقة. يمكنك تخزين السجلات الإلكترونية في كلا من الحافظات الإلكترونية والمختلطة. ويؤدي حذف أو التخلص من السجل إلى حذف نسخة الوثيقة التي يشير إليها هذا السجل فقط. إذا كان هناك نسخة واحدة فقط للوثيقة، سيتم حذف سلاسل نسخة الوثيقة بالكامل. على سبيل المثال، إذا كانت الوثيقة تحتوي على عدة نسخ وتم توضيح نسخة واحدة كسجل، فإن النسخة التي تم توضيحها كسجل سيتم حذفها مع السجل، أية نسخة أخرى لم يتم توضيحها كسجل أو تم توضيحها باستخدام سجل مختلف، لن يتم حذفها، لمزيد من التفصيل، راجع:

https://www.ibm.com/support/knowledgecenter/ar/SSNVVQ_5.1.2/com.ibm.p8.ier.user.doc/rm_help/records.html, 2-1-2021.

(٢) صيغة JPEG: الأفضل للصور الفوتوغرافية، صيغة HEIF: الصيغة التي ستخلف صيغة JPEG، صيغة BMP: الصورة كما هي ومن دون فقدان تفاصيل، صيغة GIF: صيغة الصور المتحركة الأفضل، صيغة PNG: الخيار الأفضل للصور التي تتضمن أشكالاً، صيغة SVG: صيغة الصور الشعاعية، صيغة TIFF: الصيغة الأفضل للصور متعددة الطبقات، الصور الخام (RAW)، لمزيد من التفصيل، راجع:

https://tech247.me/images-files-types/, 2-1-2021.

(٣) تم إنشاء ملف PDF بواسطة شركة أدوبي Adobe في التسعينات لتحقيق أمرين: الأول هو أن المستخدمين يجب أن يكونوا قادرين على فتح المستندات على أي جهاز أو نظام تشغيل، دون الحاجة إلى استخدام التطبيق نفسه الذي تمّ إنشاؤها به، كل ما تحتاجه هو قارئ PDF، وهذه الأيام معظم متصفحات الويب تمكن من فتح هذا النوع من الملفات، والثاني هو أنه أينما فتحت ملف PDF، يجب أن يبدو تخطيط وتنسيق المستند كما هو. ويمكن أن تحتوي ملفات PDF =

٥- قواعد البيانات والمعلومات:

تعرف قاعدة البيانات بأنها عبارة عن كمية كبيرة من البيانات والمعلومات التي يُمكن الرجوع إليها وإجراء العمليات المختلفة عليها كعمليات البحث والتعديل والمقارنة، وذلك من خلال تكلفة بسيطة وسرعة عالية، وتمتاز هذه البيانات الرقمية بأنها بيانات ذات فهرسة وترتيب معين(١). وهو أمر مهم داخل المحكمة الإلكترونية فقاعدة البيانات قد تكون وظيفية تمد المستخدم من العامة بتوزيع الدوائر وأسماء القضاة والقطاعات المختلفة داخل المحكمة، وكيفية الاتصال بها وغيرها من البيانات المهمة للمتعاملين مع المحكمة. وقد تكون ذات طبيعة قانونية تخصصية تمد القضاة بالتشريعات والأحكام القضائية التي تكفل لهم مباشرة عملهم الفني بكفاءة وسرعة.

٦- الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت):

تلعب الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) دورًا مهمًا داخل المحكمة الإلكترونية، فهي وسيلة اتصال عالمية تتيح ربط أجهزة الكومبيوتر ببعضها البعض ضمن شبكات محلية أو إقليمية أو دولية، فيمكن من خلال الإنترنت لأي مستخدم لحاسب الوصول للمحكمة والاستفادة للخدمات المقدمة من قبلها، والتعرف علي ما تقدمه من معلومات خاصة بالمحكمة ذاتها أو رفع الدعاوي لها، وكذلك تبادل الملفات عن طريق التحميل المباشر علي موقع المحكمة وفقًا للنظام المتبع بها أو من خلال البريد الإلكتروني، ولهذا يتعين أن يكون للمحكمة موقع إلكتروني.

= على نصوص وصور وخطوط مضمّنة وارتباطات تشعبية ومقاطع فيديو وأزرار تفاعلية ونماذج وأكثر. لمزيد من التفصيل، راجع:

https://syriantech.com/2018/09/what-is-pdf-file/, 2-1-2021.

(١) لمزيد من التفصيل، راجع:

https://mawdoo3.com/تعريف_قاعدة_البيانات, 2-1-2021.

٧- موقع المحكمة الإلكتروني:

يتعين وجود عنوان إلكتروني لكل محكمة يكفل لها الوجود في العالم الافتراضي (الإنترنت)، وهذا الأمر يستوجب وجود موقع إلكتروني لها[١]. ويستطيع كل صاحب علاقة بالمحكمة تنفيذ نمطين من الخدمات عبر الموقع، الأول: الحصول على المعلومات بتصفح الموقع والبحث عن المعلومات وما تم من إجراءات بخصوص الدعاوي، أو التواصل المباشر مع الموظفين من خلال الدردشة الإلكترونية[٢]. أو خدمات الاجتماعات المرئية أو الفيديو كونفرنس[٣]. الثاني: إنجاز الإجراءات وتسيير ومباشرة الدعاوي ورفعها دون الحضور الفعلي لمبني المحكمة.

عرضنا للمقومات التقنية والفنية اللازمة لوجود المحكمة الإلكترونية، ولكن السؤال المهم ما هي المقومات البشرية اللازمة لها؟

---

(١) الموقع الإلكتروني (بالإنجليزيّة: Website) هو عبارة عن موقع مركزي يضمّ عددًا من صفحات الويب المرتبطة ببعضها البعض، والتي عادةً ما يمكن الوصول إليها من خلال الصفحة الرئيسيّة (بالإنجليزيّة: Homepage)، أمّا صفحة الويب، فهي عبارة عن ملفّ مكتوب بلغة ترميز النصّ الفائق (بالإنجليزيّة: HTML)، ويمكن أن يتضمّن نصوصًا، وصورًا، بالإضافة إلى وصلات لصفحات أخرى، ويمكن الوصول إلى صفحة الويب بواسطة متصفّح الويب (بالإنجليزيّة: Web browser) عن طريق كتابة عنوانها فيه، لمزيد من التفصيل، راجع:

https://en.wikipedia.org/wiki/Website, 2-1-2021.

(٢) يقصد بها تبادل الحوار عبر الإنترنت سواء كان حواراً مكتوباً أو صوتياً أو حتى بالصوت والصورة معًا، لمزيد من التفصيل، راجع:

https://en.wikipedia.org/wiki/Online_chat, 11-11-2020.

(٣) الفيديو كونفرنس هو أسلوب للتواصل بين طرفين يبعدهما فاصل مكاني باستخدام تقنية التحدث صوتًا وصورة ليرى كلاً منهما الآخر عبر شاشة الكمبيوتر أو الأجهزة الإلكترونية، لمزيد من التفصيل، راجع:

https://ujeeb.com/ما-فائدة-الفيديو-كونفرانس, 2-1-2021.

ثانيًا: المتطلبات البشرية:

يتعين لوجود المحكمة الإلكترونية وجود عناصر بشرية مؤهلة باعتبارهم القائمين على إدارتها وتسييرها. فأي نظام قضائي إلكتروني متكامل البنيان يستوجب وجود قضاة مؤهلين تقنيًا، وكوادر مدربة في الجهاز الإداري للمحكمة، ومحامين علي قدر كاف من المعرفة الإلكترونية.

١ـ القضاة:

يباشر القضاة عملهم داخل المحكمة الإلكترونية من خلال رابط إلكتروني خاص لكل عضو بالدائرة، على الموقع الإلكتروني للمحكمة ضمن النظام القضائي الذي يمكن أن نطلق عليه البوابة الإلكترونية للمحكمة، كما يلزم وجود بريد إلكتروني لكل عضو بالدائرة لسهولة تبادل المستندات والأوراق.

يباشر هؤلاء القضاة إجراءات الدعوى إلكترونيًا وتدوينها وتسجيل كافة الإجراءات على الملف الإلكتروني الخاص بالدعوى، يعاونهم في هذا الموظفين المتخصصين المؤهلين للتعامل مع الحاسب، وتقنية المعلومات. ولابد وان نوضح هنا أن القضاة في المحاكم الإلكترونية لابد وأن يكونوا على قدر من المعرفة والتأهيل في مجال التعامل مع الحاسب والإنترنت، وكذلك على دراية ببرامج الكومبيوتر خاصة الكتابية منها، وأيضًا البحث الإلكتروني، وكيفية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الدردشة الإلكترونية وخدمة الفيديو كونفرنس، والقيام بما يعرف بالمحاكمات الإلكترونية الافتراضية.

فالقاضي في المحكمة الإلكترونية يباشر تسير إجراءات التقاضي إلكترونيًا، من خلال ملف الدعوى الإلكترونية، من خلال مجموعة من الإجراءات الإلكترونية التي يعاونه فيها الموظفين المتخصصين للقيام بتحضير الدعوى ومباشرة الدعوى وتدوينها

إلكترونيًا صوت وصورة، والقاضي في المحكمة الإلكترونية يستمع للأطراف ومرافعاتهم إلكترونيًا، وكذلك يتواصل معهم وفقًا للإجراءات الإلكترونية. ولهذا حاول البعض أن يطلق علي القاضي في المحكمة الإلكترونية "القاضي المعلوماتي"(١).

٢- الجهاز الإداري:

يقصد به هنا موظفو المحكمة، وهؤلاء يمكن تقسيمهم إلي:

أ - القائمين على الموقع الإلكتروني: وهم المهندسين والمبرمجين والمتخصصين في تقنية نظم المعلومات، وهؤلاء يقع على عاتقهم تصميم البناء الإلكتروني للمحكمة، وكذا معالجة أي خلل أو عطل يحدث ومعاونة القائمين على النظام من الموظفين الإداريين والكتبة وغيرهم، بالإضافة لوضع الحماية اللازمة للنظام من الفيروسات والهاكرز وغيرهم.

ب - الموظفين الإداريين والكتبة وأمناء السر: يقصد بهم الموظفون المعنيون بسير الدعوى، وهم من الكادر القانوني الذين أمضوا وقتًا في الخدمة في المحاكم، ولديهم الخبرة العلمية المؤهلة لهم في هذا المجال. وهؤلاء يتعين تدريبهم على كل التقنيات الخاصة بتسيير الدعوى وتسليم وتسلم الملفات وتحضير الدعوى ومتابعة جدول الجلسات، وإجراءات المحكمة الافتراضية، وطرق الإعلان الإلكترونية، والسداد الإلكتروني للرسوم وغيرها، ومعاونة القضاة والمحامين خلال كل مراحل الدعوى الإلكترونية. فهؤلاء يقع على عاتقهم عدة أمور من أهمها:

- قيد الدعوى وإرسال صحيفتها وما تضمنته من وثائق ومستندات للمحكمة.

(١) نصيف جاسم محمد الكرعاوي وهادي حسين عبد علي الكعبي، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

- تجهيز جدول مواعيد الجلسات (رول الجلسة).
- استيفاء الرسوم إلكترونيًا من خلال وسائل الدفع الإلكترونية.
- إعلان أطراف الدعوى وتبليغهم بمواعيد الحضور.
- متابعة الدعوى وتسجيل الجلسات.

٣- المحامون:

لا يمكن أن ننكر أهمية المحامي داخل المحكمة الإلكترونية إلا أنها تحتاج لمحامي معلوماتي (محامي إلكتروني)[١] مدرب على التقنيات الحديثة، قادر على التعامل مع المواقع الإلكترونية، لديه الحد المعقول من المعرفة التقنية بإدارة الحاسب، وتنظيم وإدارة الملفات الإلكترونية، وتوافر التقنيات الحديثة بمكاتبهم التي تكفل لهم التعامل مع معطيات المحكمة الإلكترونية والجلسات الإلكترونية، وتجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات الإلكترونية التي تمكنهم من تسجيل الجلسات وحضورها إلكترونيًا.

وهنا لا بد من التذكير بنموذج يحتذى به هو شبكة المحامين الخاصة الافتراضية في فرنسا «RPVA» وهي عبارة عن شبكة للحاسوب آمنة تتيح تبادل الإجراءات المدنية والجنائية بين المحامين والمحاكم ويتم تأمين المعلومات عبر مفتاح سري يحصل عليه المحامي المشترك في الخدمة، وكذا يتم ضمان موثوقية هذه التعاملات عبر التوقيع الإلكتروني المؤمن وشهادات المصادقة الإلكترونية.

وربما يقتضي الأمر أن نبين هنا مصطلحًا جديدًا ظهر في الآونة الأخيرة هو المحامي الإلكتروني:

---

(١) نصيف جاسم محمد الكرعاوي وهادي حسين عبد علي الكعبي، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

المحامي الإلكتروني:

ظهر حديثا ما يمكن أن نسميه المحامي الإلكتروني الذي يقوم بتقديم خدمات الاستشارة عبر شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية، ويتعامل بشكل إلكتروني مع موكليه دون الحاجة إلى الالتقاء بهم، كما أنه يتبادل الإجراءات مع المحاكم عبر الوسائط الإلكترونية، مما جعله في صلب العدالة الإلكترونية وطرفًا مهمًا وأساسيًا فيها.

وقد فرضت أليات العصر الحديث هذا الأمر ولا مجال للوقوف مكتوفي الأيدي أمام تطور واقع لا محالة، وفي دراسة قامت بها نقابة المحامين الأمريكيين (ABA) أوضحت فيها أن استخدام المحامين لوسائل التواصل الاجتماعي آخذ في الارتفاع، إذ مكنت التكنولوجيا المحامين من التواصل مع بعضهم البعض، كما مكنت الجمهور من معرفة المعلومات اللازمة عن المحامين، الأمر الذي يطلب إعادة النظر في القواعد الأخلاقية التقليدية وآليات تنظيم مهنة المحاماة على مستوى الشبكات المفتوحة. وقد ساهمت سهولة الوصول إلى المعلومات القانونية المنافسة من أطراف ليسوا بمحامين في خدمات تعتبر تقليديًا جزءا لا يتجزأ من مهنة المحاماة، كما لوحظ من قبل نفس النقابة أنه يجب أن يكون المحامون جاهزين لممارسة مهنية تسمح للعملاء بطريقة جديدة للوصول إلى الخدمات القانونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ونظرًا لأهمية التعامل الإلكتروني للمحامين فقد عكفت نقابة المحامين الأمريكيين علي إصدار كتاب حمل عنوان" قانون الممارسة الافتراضية" جاء فيه كيفية تشغيل مكتب افتراضي مع المحافظة على أخلاقيات المهنة؟

وليس بخاف علي أحد ازدياد استخدام المحامين للإيميلات والواتس والهواتف اللاسلكية، والهواتف الذكية والفيس بوك والبريد الإلكتروني، والبريد الصوتي، والشبكات الداخلية وشبكة الإنترنت في تسيير أعمالهم، وتبادل المذكرات والكتب؟

وقبل أن نترك الحديث عن متطلبات المحكمة الإلكترونية لابد، وأن نشير إلى أمرين مهمين:

الأمر الأول: أن هذا النوع من التقاضي يحتاج إلي زيادة الوعي القانوني والقضائي لدي الرأي العام الداخلي خاصة داخل المجتمعات الفقيرة وأصحاب الأمية التكنولوجية، فالعائق الحقيقي كما سنري لاحقًا، سيتمثل في صعوبة التعامل من قبل المتقاضين مع هذه التقنية الحديثة.

الأمر الثاني: هذا النوع من المحاكم يتعين أن يكون محل دراسة وتدريب بكليات الحقوق، ويمكننا القول أن هذا النوع من الدراسة يوجد فقط من ضمن مناهج الجامعات الأمريكية، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله علي خريجي كليات الحقوق، وهو العنصر البشري القائمة عليه منظومة التقاضي سواء أكان قاضيًا أم محاميًا أم من بين الجهاز الإداري بالمحكمة، مما يتعين معه ضرورة إلمامه بالحد الأدنى من المعرفة القانونية بهذا المجال.

خلال الصفحات القليلة الماضية عرضنا للمتطلبات الفنية والتقنية اللازمة لوجود المحكمة الإلكترونية، ثم بينا بعد ذلك المتطلبات البشرية لاكتمال أدائها لعملها، والسؤال الذي يطرحه البحث الآن ما هي الخصائص العيوب والمثالب التي وجهت للمحكمة الإلكترونية بوصفها نظام حديث تقني قد يجد معارضة من البعض كما سنري في مبحثنا التالي.

المبحث الثالث

المحكمة الإلكترونية في الميزان

عرضنا في المبحث السابق لمتطلبات المحكمة الإلكترونية سواء أكانت فنية أم بشرية والتي تتوافق مع الخصائص المميزة لهذا النمط القضائي، والذي عكف الكثير من مؤيديه على التأكيد على أهميته للقاضي حيث يكفل له توفير الوقت والجهد، فتسمح المحكمة الإلكترونية بادخار نشاط القاضي الذي يهدر كثير منه في تهدئة الخصوم، وإفهامهم طلبات المحكمة. كما أن في تلقي لوائح الدعوى عبر البريد الإلكتروني، وتبادلها بين الخصوم بإشرافٍ قضائي، تسهل على المحكمة جمع خيوط الدعوى ودراستها[١].

كما يسهم استخدام التقنيات الحديثة في زيادة عدد الدعاوى التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد، لأن تعامله سيكون مع المستندات الإلكترونية في المراحل الأولى للدعوى، دون الحاجة لحضور الخصوم الفعلي. وكذلك معالجة مشكلة كتخلف الشهود عن الحضور لوجودهم في أماكن بعيدة، وسماع شهادتهم عبر تقنية الفيديو كونفرنس[٢].

كما يسهم استخدام التقنية التكنولوجية في الارتقاء بأداء القضاة، فعندما يستخدم القاضي برامج إلكترونية قانونية، تحتوي على النصوص القانونية،

---

(١) د/ خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) حسام محمد نبيل، التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة، مجلة لغة العصر، ديسمبر ٢٠١٧، منشور على الإنترنت:
http://aitmag.ahram.org.eg/News/86774.aspx, 12-12-2020.

والاجتهادات القضائية لإصدار حكمه، فإن ذلك سيساعده في التغلب على ضيق الوقت، وضخامة الأعمال المسندة إليه.

وربما لا يقف الأمر عند حدود القاضي وأطراف الخصومة بل أن هذه المحكمة تكفل سهولة متابعة أعمال التفتيش القضائي، إذ بإمكان المفتش القضائي الولوج إلى الموقع المخصص للقاضي، ثم النظر في حجم القضايا المنجزة، وطبيعة الأحكام الصادرة، وقد يمتد الأمر للحضور المباشر للجلسات أو التواصل المباشر مع هيئة المحكمة دون تكبد عناء السفر أو الانتقال لمقر المحكمة[١].

سهولة الاستعانة بالخبراء وسماع شهاداتهم دون مغبة حضورهم، وكذا سؤالهم خلال حتى قيامهم بمهمة الخبرة. ويضيف جانب من الفقهاء أيضًا أمرًا أخلاقيًا مهمًا فيؤكد على أن المحكمة الإلكترونية سوف تقلل من أي تجاوزات قد تحدث أثناء التقاضي، فتسجيل جلسات الدعوي سوف تجعل أطرافها في حالة من الاتزان اللفظي والسلوكي، والالتزام بالتعليمات والقواعد المنظمة لسير الجلسات[٢].

كل نظام أو نمط مهما كانت ميزاته وسماته الخاصة، فلابد أنها تحمل بين طياتها عيوب ومثالب وصعوبات في التنفيذ للوصول بها للشكل الأمثل، وهو ذات الأمر الذي ينطبق على المحكمة الإلكترونية، والذي جعل لها معارضيها ورافضيها. ولهذا يتعين علينا أن نعرض هنا لأهم الصعوبات والتحديات التي قد تقف عائقًا أمام تنفيذ وتسيير المحكمة الإلكترونية.

---

(١) ماريا إسكندر البدري، التقاضي والمحاكم الإلكترونية، مجلة الحوار المتمدن، ٢ ديسمبر ٢٠٠٨، منشور على الإنترنت:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155127, 12-12-2020.
٢٠١٩، ص ٦.

أولاً: البيئة التشريعية:

الحقيقة أن الواقع يكشف عن ضرورة وجود تشريع خاص بالتقاضي الإلكتروني، فالقاضي لا يستطيع استخدام الوسائل الإلكترونية إلا في وجود نصوص قانونية تسمح بذلك. والواقع يكشف عن عدم وجود تشريعات وطنية كافية تنظم أحكام وآليات وإجراءات تطبيق التقاضي الإلكتروني. وهذا لا يمنعنا من القول بأن هناك محاولات تشريعية وطنية لمواكبة التطور التكنولوجي، لتهيئة البيئة التشريعية للمحكمة الإلكترونية.

ويضاف لذلك الحاجة إلى نصوص تشريعية تصبغ الحماية الحجية القانونية لوسائل الإثبات الإلكتروني بوصفها أهم أداة أمام المحكمة الإلكترونية. وليس خاف على أحد ـ كما سنري لاحقًا ـ أنه يتعين إيجاد نصوص عقابية تجرم أي صورة من صور الاعتداء على بيانات ومستندات المحكمة الإلكترونية.

ولابد أن نوضح هنا أن الأمية القانونية والتقنية لغالبية دول العالم الثالث، قد تقف عائقًا أمام هذا النمط المتطور من التقاضي، نظرًا لجهالة وسائله واحتياج الأمر لميزانيات ضخمة لإنشاء البنية التحتية للمحاكم وتوفير ما تحتاج إليه من أجهزة ومعدات وشبكات اتصال. يضاف لذلك تكلفة تدريب وتطوير الموارد البشرية بداية من القضاة والمحامين وانتهاءً بموظفي المحكمة وأعوان القضاة.

ثانيًا: الحماية التقنية:

ليس بخافي على أحد احتياج المحكمة الإلكترونية لحماية خاصة تقنية خلال التعامل الإلكتروني، خاصة في ظل أعمال القرصنة المستمرة والمتطورة على أجهزة الكومبيوتر ومحاولات الاختراق للمواقع الإلكترونية من قبل المخربين والمتطفلين[1].

(١) نصيف جاسم محمد الكرعاوي وهادي حسين عبد علي الكعبي، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

يتعين حماية شبكة المحكمة وما يتصل بها ببرامج حماية خاصة يكفل لها عدم انتشار الفيروسات وغيرها من الأخطار التقنية التي قد تؤدي إلي تدمير محتويات جهاز الكومبيوتر بأكمله.

لا يقف الأمر عند حماية أجهزة المحكمة وشبكتها الإلكترونية، بل يمتد الأمر لتوفير نسخ احتياطية تكون محفوظة بطريقة آمنة في حالة حدوث أي تدمير أو إتلاف للنسخة الأصلية من البيانات والمستندات الخاصة بالمحكمة.

ثالثًا: الصعوبات التقنية:

لا ينكر أحد ضعف انتشار الإنترنت في المناطق النائية في الكثير من البلدان، مما قد يكون سبب في صعوبة رفع الدعوي إلكترونيًا. كما أن ضعف البنية التحتية في الدول النامية قد يقف عائقًا أمام وجود هذه المحاكم، وأيضًا شعور البلاد تلك بكون المعاملات الإلكترونية تشكل خطرًا على اقتصادياتها. والحقيقة أن التكلفة الحقيقية لا تمتد فقط لقطاع المحكمة وبنياته وإمداده التقني، بل حتى للقضاة في منازلهم، فالأمر يستوجب تزويدهم بأجهزة تقنية متطورة تكفل لهم القيام بعملهم على الوجه الأكمل، بالإضافة لبرامج كومبيوتر محمية وبرامج حماية تكفل لهم السرية والأمان المعلوماتي.

يضاف لكل ما سبق أن وجود المحكمة الإلكترونية يحتاج إلي إلمام باللغات الأجنبية، ومن أهمها اللغة الإنجليزية، لسهولة التعامل مع برامج الكومبيوتر والاستجابة للتعليمات الخاصة بها عبر الوسائط الإلكترونية خاصة علي القائمين بالعمل من موظفي المحكمة.

وإذا كانت هذه أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق المحكمة الإلكترونية من الناحية المادية والعملية، فهناك كذلك صعوبات فلسفية أبداها جانب من الفقهاء ويمكن إجمالها في الآتي:

١- إلغاء روح القانون:

يرتكن أصحاب هذا الرأي إلي أن التقاضي الإلكتروني يلغي روح القانون، خاصة إذا تطور الأمر إلي ما يعرف بالقاضي الإلكتروني، لتحل الآلة محل البشر، ويكون الاحتكام للحاسب، الذي يقف دوره علي تحليل البيانات المحزنة لديه، مما يلغي حق المتهم في الاستفادة من الطابع الإنساني للقاضي وسلطته التقديرية[١]. وربما يمكن الرد على هذا أن هذا الأمر قاصر على حالات وأنظمة محددة كما في التجربة الصينية والبرازيلية كما سنري. ولكن الأمر في المحكمة الإلكترونية على خلاف ذلك فالوجود الفعلي للقاضي متحقق لا محاله، والغاية فقط من استخدام برامج الكومبيوتر هو تقليل الجهد والوقت للقاضي[٢].

٢ - الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة:

هذا النقد أو الاعتراض الذي وجهه البعض للمحكمة الإلكترونية يجد مجاله في الدعاوي الجنائية، حيث يذهب إلي صعوبة تقبل وجودها في هذه الدعاوي التي تتطلب ضمانات خاصة من بينها مبدأ العلنية ومبدأ الشفوية والمواجهة. والذي يصعب تحققه من خلال شاشات إلكترونية دون حضور فعلي واتصال مباشر بين هيئة المحكمة والمتهم، وكذا من يمثله للدفاع.

---

(١) حسينة شرون، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، جامعة المسيلة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٦.

(٢) صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٨٣.

حاولنا في بحثنا هذا أن نضع المفاهيم العامة حول المحكمة الإلكترونية، وأهم المعوقات حول هذا النمط الرقمي. ولهذا نوصي في نهاية بحثنا بالآتي:

١ـ التوصية بإعادة النظر في تعريف المحكمة الإلكترونية، ومنع الخلط من خلال مصطلحات متشابهة كالتقاضي الإلكتروني وغيرها.

٢ـ التوصية بدعم وتأهيل معاوني القضاة ومأموري الضبط القضائي بشتي المسائل المتعلقة بالمحكمة الإلكترونية، وطرق إدارتها وتنظيمها.

٣ـ تأهيل وإمداد القضاة والمحامين بسبل التعامل مع المحكمة الإلكترونية من خلال التدريب علي كل تقنيات المحكمة الإلكترونية.